

محمد بن راشد: واقعنا نتاج أفكار غير تقليدية لقادة غير تقليديين





«دبي: الخليج»

أطلق صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أمس وزارة «اللا مستحيل»، في مبادرة حكومية غير مسبوقة عالمياً، عبر وزارة تتبنى منظومة عمل افتراضية غير تقليدية، يتولى إدارتها أعضاء مجلس الوزراء، وتعمل على إعادة هندسة المنظومات الحكومية والسلوكيات المجتمعية، والتفكير الاستباقي بتوليها ملفات وطنية مهمة.

ووجه سموّه، ببدء العمل على عدد من ملفات المهام المتعلقة بعمل الوزارة «اللامستحيل»، في مرحلة أولى تشمل: إدارة الخدمات الاستباقية، وإدارة المكافآت السلوكية، وإدارة اكتشاف المهارات، وإدارة منصة المشتريات الحكومية. وتمثل وزارة «اللامستحيل» الجيل القادم من الممارسات الحكومية، وتعمل على ملفات وطنية مهمة تتطلب معالجة سريعة وجريئة وقرارات فاعلة، وتتضمن مهامها تطوير حلول استباقية وجذرية لمواضيع معينة، ضمن فترة زمنية محددة، وتضم فرق عمل بمهام مشتركة من مختلف الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، والقطاع الخاص والأفراد، وتتغير تشكيلاتها حسب الملفات المطروحة على أجندة العمل.

وقال صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد «واقعنا الذي نعيشه اليوم في الإمارات، نتاج أفكار غير تقليدية لقادة غير تقليديين، وطموحاتنا للمستقبل ليست تقليدية، ونحتاج إلى منظومات غير تقليدية لجعلها واقعاً ملموساً». موضحاً سموّه «المستقبل يحمل الكثير من التحديات التي تتطلب التجديد بشكل مستمر في هيكلية الحكومة، وطريقة عملها». وأضاف سموّه «المستحيل ليس في قاموسنا، وليس جزءاً من تفكيرنا، ولن يكون جزءاً من مستقبلنا

اللامستحيل» الجيل القادم للممارسات الحكومية»

ويقوم مفهوم «اللامستحيل» على إعادة تصميم مفهوم الحكومة، بتأسيس منصة للتغيير الجذري في منظومة العمل الحكومي، لتطوير حلول للتحديات الصعبة عبر تبني نماذج عمل جديدة ومبتكرة، وآلية فكر تدعم ثقافة المخاطر المدروسة، بما يحسن حياة المجتمع، ويقدم للعالم نموذجاً جديداً للجيل القادم من الممارسات الحكومية. في هذا الخصوص، قال محمد القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل «إن وزارة «اللامستحيل» لا تأتي من فراغ ولا تؤسس لمفهوم جديد بالمطلق، فدولة الإمارات عانقت ثقافة اللامستحيل، منذ قيامها مشروعاً وحدوياً وتنموياً، هو الأقوى والأكثر تقدماً، ومنظومة عمل وبناء، هي الأكثر ابتكاراً وتطوراً في المنطقة، وفكراً مستقبلياً، هو الأكثر استشرافاً واستباقية». مضيفاً «القيادة الإماراتية حرصت دوماً على غرس مفهوم اللامستحيل في الوعي الإماراتي، في ميادين العمل والحياة، وسخرت كل الإمكانيات والموارد والطاقات والأهم الإرادة الواعية والمخلصة، لجعل غير الممكن ممكناً». وتابع «لطالما أكد صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد، أنه لا يوجد أي شيء يمكن أن يقف أمام الطموحات والتطلعات غير المحدودة لدولتنا الفتية، وأن المستحيل كلمة غير موجودة في قاموس الإمارات، قيادة وشعباً». وأكد أن «وزارة اللامستحيل ستكون معنية بالتصدي للملفات الحكومية العاجلة، عبر العمل على إيجاد حلول جذرية واستباقية لعدد من التحديات الملحة، بما يكفل الارتقاء بالخدمات والإجراءات الحكومية، وبناء أرضية عمل استشرافية، تمكننا من رصد الاحتياجات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية أولاً بأول، وتوفيرها حتى قبل الطلب».

وذكر القرقاوي أن «وزارة اللامستحيل ستعمل بالشراكة مع الوزارات والجهات الحكومية والخاصة كافة في الدولة، «للتصدي لأبرز الملفات الملحة، والعمل في إطار تنسيقي تام، لتحقيق المستهدفات والنتائج، وفق جدول زمني محدد

قفزة مستقبلية

وتمثل وزارة اللامستحيل قفزة مستقبلية تُبنى على التجارب الناجحة، والمنهج التنموي الريادي الذي استلهمته قيادة دولة الإمارات من نهج المغفور له، بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، والآباء المؤسسين، في بناء دولة الإمارات، والانتقال بها إلى مصاف أكثر الدول تقدماً.

وتترجم «اللامستحيل» رؤية صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد، وفكره، بأن «المستحيل غير موجود في منهجيتنا وأسلوب عملنا، ولا سقف للطموحات في دولة الإمارات». كما تشكل منظومة عمل إماراتية تتبنى صناعة التغيير

الإيجابي، وإيجاد حلول فعالة ونوعية لتحديات استثنائية، وتحويلها فرصاً تلبي الاحتياجات بشكل استباقي.

نموذج عمل مؤسسي مرن

وتعمل الوزارة على ترسيخ مفهوم «اللامستحيل» في نموذج عمل مؤسسي مرن مبني على مفهوم تصميم الحياة، يتبنى فكر قيادة دولة الإمارات وأسلوبها في تطوير العمل الحكومي، ويعكس منهجاً وأسلوب عمل جديداً في كل ممارسات الحكومة وعملها، ويعيد صياغة مفهوم الحكومة، بتغيير الأنظمة والسلوكيات، وترسيخ ثقافة اللامستحيل. كما تعمل الوزارة على ملفات وطنية ذات أولوية، تتطلب معالجات سريعة وجريئة وقرارات فاعلة، تتضمن إطلاق مبادرات مختلفة ومشاريع متنوعة، وتضم فرق عمل مهام مشتركة من مختلف الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، تتغير تشكيلاتها حسب الملفات المطروحة.

وتضم الوزارة، ومقرها منطقة 2071 في أبراج الإمارات بدبي، إدارة بيانات تهدف إلى دعم عمليات اتخاذ القرار، وتشجيع التبادل المعرفي بين الجهات، وتعزيز المهارات وبناء القدرات في كل المستويات، وتحفيز ثقافة الاستكشاف والتجربة، وترسيخ منهجية اللامستحيل، ثقافة عمل مؤسسي في الحكومة، فضلاً عن مساحات لفرق العمل توفر بيئة مثالية لإنجاز المهام بفاعلية وكفاءة. ويتضمن نطاق عملها المخاطر المدروسة، والتغيير الجذري في أنظمة العمل، وتجربة واختبار أساليب جديدة في طريقة العمل الحكومي، فيما تشمل معايير اختيار ملفات المهام الخاصة بهذه المبادرة الحكومية الفريدة، أن تغير المهمة الأنظمة بشكل جذري، وتحسن حياة الناس بطريقة ملموسة، وذات علاقة بالعمل الحكومي.

خدمات استباقية قبل الطلب

وتعمل إدارة الخدمات الاستباقية على تصميم تجربة متعامل ترافقه في مراحل الحياة كافة، بتوفير خدمات قبل الطلب، تشمل مجالات العمل الحكومي المختلفة وكل فئات المتعاملين. وتضم هذه الإدارة فريقاً متخصصاً من جهات حكومية عدة، وخبراء في تحليل البيانات وخصوصيتها، وتصميم واجهة المستخدم، كما سيُستعان بأعضاء من شركات مبتكرة، لدعم عمل الفريق بأفكار استثنائية، لتصميم حلول الذكاء الاصطناعي.

وتهدف إدارة الخدمات الاستباقية، إلى تلبية احتياجات المتعاملين بخدمات قبل الطلب، عبر رسم مسار رحلة الحياة الطبيعية للأفراد في دولة الإمارات، وتصميم الخدمات الحكومية وفقاً لها، مع مراعاة احتياجات المتعاملين وخصوصياتهم.

وستنجز هذه المهمة، بالمشاورات مع الشركاء والمعنيين، لمواءمة أهداف «الخدمات الاستباقية»، وتحديد مجالات التطوير عبر البحث عن المنصات والخدمات، وإطلاق عمليات بحث ودراسات ومقابلات مع مختلف شرائح المتعاملين، ودراسة واقع الخدمات الحالية ومجالات التحسين، فضلاً عن العمل على تخطيط مسارات الحياة الرئيسة، والتفكير في كيفية جعل الخدمات الحكومية أكثر استباقية.

المكافآت السلوكية

تمثل إدارة المكافآت السلوكية أحد الملفات التي ستقودها وزارة اللامستحيل في المرحلة الأولى، وتضم فريقاً متخصصاً من عدد من الوزارات والجهات الحكومية، وخبراء في البرمجة والعملات الرقمية والبلوك تشين. وتهدف هذه الإدارة إلى تحفيز السلوك الجيد والإيجابي لدى أفراد المجتمع بنظام «مكافآت» تمنح للملتزمين بالسلوكيات المجتمعية

الإيجابية، على شكل نقاط يستفيد منها الأفراد في دفع رسوم الخدمات الحكومية المختلفة. وستعمل الإدارة على تحديد قائمة بالسلوكيات الجيدة، ووضع نظام لاحتساب النقاط والمكافآت وقياس السلوك الجيد للأفراد، وإطلاق المبادرات الهادفة إلى تحفيز المجتمع على تبني السلوكيات الإيجابية، وتطوير إطار عمل للجهات الحكومية لإضافة قائمة السلوكيات أو تعديلها، بما يتماشى مع سياسات الدولة، لتصبح هذه المكافآت عملة رقمية معتمدة، للمعاملات الحكومية توزع على الملتزمين.

تصميم عمليات المشتريات الحكومية

تمثل إدارة منصة المشتريات الحكومية آلية استثنائية لتطوير منظومة عمليات المشتريات الحكومية، وتوجيهها لدعم رواد الأعمال المواطنين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالاستفادة من ابتكارات التجارة الإلكترونية. وتهدف الإدارة إلى تطوير منصة سهلة الاستخدام للمشتريات الحكومية، تحاكي سهولة وسرعة الأسواق العالمية على الإنترنت، وتعزز المشتريات الحكومية من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزز كفاءة الإنفاق الحكومي، بخفض كلفة المشتريات بشكل ملحوظ.

وستعمل المنصة على تحديث سياسة المشتريات الحكومية، لتسريع عمليات الشراء، ورفع كفاءتها، وتقليل المدة الزمنية لإنجازها، وتطوير منصة الكترونية للمشتريات الأكثر طلباً، مع إمكانية تنميتها لتغطي عدداً أكبر من المنتجات والخدمات، كما ستطلق منصة شراء لاختبار تجربة الشراء الجديدة.

اكتشاف مهارات المواطنين وتنميتها

ستعمل إدارة اكتشاف المهارات، على تهيئة بيئة حاضنة وممكنة لمهارات المواطنين، وتنميتها وتوظيفها في دعم مسيرة التنمية وصناعة المستقبل في دولة الإمارات، وتطوير آلية لاستكشاف مهارات المواطنين من مختلف الأعمار والفئات، وتشكيل إطار عمل لتنميتها، وتحليل المهارات وتطوير آلية، لتقييمها والتعاون مع عدد من الشركات للمساعدة في تطويرها.

وتهدف هذه الإدارة إلى تطوير آلية لاستكشاف مهارات الأفراد في مجتمع دولة الإمارات، وتوفير المعطيات اللازمة لتطويرها.

ويضم فريق عمل هذه الإدارة، خبراء في بناء المهارات واستكشاف المواهب، والتقييم الفردي، كما سيُستعان بأعضاء من شركات مبتكرة لدعم عمل الفريق بأفكار استثنائية.